النص المعد للإلقاء

الوحدة مع التنوع: دواعي الحفاظ على أوروبا موحدة

كريستين لاغارد
المالية في حوار، فيينا، ١٧ يونيو ٢٠١٦

السيدات والسادة، صباح الخير – *Einen schönen guten Morgen*!

شكرا معالي الوزير شيلينغ على التقديم الكريم وعلى دعوتي للمشاركة في حوار اليوم. وأتوجه بالتهنئة لسعادة المحافظ نووتني وبنك النمسا المركزي الذي احتفل مؤخرا بمرور مائتي عام على إنشائه: *كل عام وأنتم بخير!*

يطيب لي أن أعود إلى فيينا، مدينة الموسيقى! فأنا محبة للأوبرا، ولا أنسى أن هذه المدينة شهدت منذ أكثر من قرنين حفلات العرض الأولى لواحد من الأعمال الأوبرالية المفضلة لدي، وهي أوبرا *الناي السحري* التي وضع موسيقاها وولفغانغ أماديوس موتسارت.

وللوهلة الأولى يبدو أن *أوبرا الناي السحري* تحكي قصة أمير وسيم ينقذ فتاة في محنة. أما على المستوى الأعمق فهي توضح كيف تتقدم البشرية من الطبيعة إلى الثقافة، من الخرافة إلى التنوير، من ظلام الفوضى إلى فجر عصر سلمي جديد.

وهذه هي قصة أوروبا من عدة جوانب. فقد واجه الأوروبيون تركة الحرب والكراهية، واعتنقوا مبدأ *الوحدة مع التنوع*، وتمكنوا من تحقيق السلام وتعزيز الرخاء الاقتصادي والثقافي.

ولكن التقدم لا يمكن أن يسير على خط مستقيم. فكثير من الأوروبيين يشعرون الآن بالقلق على هويتهم الثقافية وأمنهم ووظائفهم ودخلهم مستويات معيشتهم. وعدد كبير جدا منهم يهيأ لهم أن الأمور ستتحسن بمجرد أن تعود أوروبا إلى الحدود المغلقة والقومية الاقتصادية.

وهذا تحدٍ كبير أمام المشروع الأوروبي. وقد حان الوقت لمواجهة هذه الرؤية السلبية بمنظور جديد للمواطنين الذين يشعرون بأن أحداً لا يأبه بهم. وعلى المقتنعين بأن أوروبا لا يمكن أن تتمتع بالرخاء والديناميكية إلا إذا كانت *موحدة* أن يتقدموا رافعين الصوت للتعبير عن هذه الرأي. وهذا هو الرأي الذي أعتزم طرحه اليوم بالتأكيد.

إن أوروبا التي نراها اليوم لم تولد على هذا النحو. ففي حقبة الخمسينات، لم يكن هناك نص أوبرالي يقوم عليه عمل فني راق. ولكن أوروبا تطورت عبر السنين لتضم مزيدا من البلدان والثقافات واللغات مع مرور الوقت.

وقد كان المشروع الأوروبي مَصْنَعا لا يتوقف عن إنتاج الأفكار الجديدة – مكانا تتوافق فيه المصالح القومية المختلفة نحو مستقبل موحد يقوم على أهداف مشتركة وتدفعه النوايا الطيبة والعمل الدؤوب.

وغالبا ما كانت هذه العملية معقدة ومرهقة. والوزير شيلينغ يعلم ما أتحدث عنه – فكلانا حضر الكثير من الجلسات الماراثونية لمجموعة اليورو. ولكن النتائج كانت مبهرة:

- فالاتحاد الأوروبي هو ***أكبر ابتكار منذ ميلاد الدولة القومية*** بموجب معاهدة وستفاليا عام ١٦٤٨. وتثبت مؤسسات مثل البرلمان الأوروبي أو المفوضية الأوروبية أو محكمة العدل الأوروبية أن إيمانويل كانط لم يجانبه الصواب حين رأى أن الأمم ينبغي أن تتمكن من تسوية خلافاتها عن طريق القانون الدولي.[١]

- وأصبحت ***السوق الموحدة*** محركا اقتصاديا لأكثر من ٥٠٠ مليون نسمة ينتجون حوالي ربع إجمالي الناتج المحلي العالمي. وتضاعفت التجارة داخل السوق الموحدة إلى نحو ٢٢% من إجمالي الناتج المحلي المجمع على مدار العقدين الماضيين، مما أتاح للمستهلكين والشركات خيارات أكبر وأوجد الملايين من فرص العمل الجديدة.[٢]

- وأضافت ***العملة الموحدة*** بُعدا جديدا للعقلية القديمة التي تركز على "عَلَمي ونشيدي ونقودي" – وهو بُعد "السوق الواحدة والنقود الواحدة". وأصبح اليورو عملة أساسية من عملات الاحتياطي، ونشأت مؤسسات وآليات جديدة يرتكز عليها.

- وتذكروا ***التحول الذي ترتب على توسيع عضوية الاتحاد الأوروبي.*** فالأعضاء الجدد من وسط وشرق أوروبا يواصلون التقدم السريع للحاق بمستويات الدخل الأوروبية.[٣] كذلك حققت النمسا وبلدان أخرى منافع اقتصادية من تقدم بلدان الجوار.

١- النهوض لمستوى التحديات الآنية

واليوم تتعرض هذه المكاسب للخطر بسبب تركة الأزمة في منطقة اليورو، وتدفقات اللاجئين غير المسبوقة، والاستفتاء الذي تجريه المملكة المتحدة. وأود التعليق بكلمات قليلة على كل من هذه الأمور.

تركة الأزمة في منطقة اليورو

كثيرا ما يقال إن أوروبا الموحدة لا تتحرك إلا في مواجهة الأزمات – وهي مقولة بها بعض الحقيقة. ولكن لا شك أن أزمة منطقة اليورو كانت مختلفة – كانت أكثر تعقيدا من أي أزمة سابقة، كما كشفت النقاب عن حدود المؤسسات وعملية صنع السياسات في أوروبا.

---

[١] راجع مقال Kant عن *السلام الدائم (Perpetual Peace)*.

[٢] ساعدت السوق الموحدة على توفير قرابة ٣ ملايين فرصة عمل جديدة بين عامي ١٩٩٢ و ٢٠٠٨ (European Commission: 20 years of European Single Market, 2012).

[٣] ارتفع دخل الفرد في "اقتصادات التحول"من نحو ٣٠% من مستويات مجموعة الخمسة عشر بلدا الأوروبية (EU15) في منتصف التسعينات إلى نحو ٥٠% اليوم (IMF Regional Economic Issues Report: 25 years of Transition, 2014).

وهناك قواعد لمواجهة الأزمات الاقتصادية والمالية تستهدف الأسباب الجذرية للأزمة. والخطوة الأولى في هذا الصدد هي توفير السيولة واستعادة سلامة النظام المصرفي. ويتعين معالجة اختلالات المالية العامة بإصرار ومصداقية، كما ينبغي إجراء إصلاحات هيكلية عاجلة لتحرير الموارد المُنتِجة، واستخدام السياسات الاقتصادية الكلية لدعم الأسر والشركات بأفضل السبل الممكنة.

وقد برهنت بعض البلدان على أن ذلك ممكنا – ولنتذكر السويد في التسعينات أو الولايات المتحدة في ٢٠٠٩. فالدولة القومية تتمتع بميزة صنع القرار مركزياً، كما أن لديها القدرة على دعم الشرائح الأشد تأثرا بتمويل من الضرائب التي تحصلها من كل الشرائح الأخرى – وهي آلية ضمنية لتحقيق التضامن.

وفي منطقة اليورو، كان التحرك لمواجهة الأزمة أبطأ وأصعب بكثير – نظرا لعدم اكتمال الهيكل المؤسسي والافتقار إلى الوحدة السياسية. وبدلا من اتخاذ إجراء عاجل، ضاع الكثير من الوقت في التوصل إلى توافق في الآراء. والأهم من كل ذلك أن الأزمة بددت الوهم السائد بأن فكرة الدولة القومية قد انتهت، وهو ما انعكس في النزاعات على اقتسام الأعباء وأدى إلى فروق كبيرة في العائد تبعا للمخاطر القُطْرية.

ورغم أن التحرك لمواجهة الأزمة كان قاصرا في بعض الجوانب، فقد ظهر تضامن البلدان الأعضاء في منطقة اليورو من خلال إقامة "آلية الاستقرار الأوروبية" التي تتيح الوقاية من الأزمات المستقبلية. وفي هذا السياق، قام البنك المركزي الأوروبي بتقديم دعم كبير ولجأ إلى تطبيق سياسات غير تقليدية. وكانت آلية الرقابة الموحدة خطوة كبيرة نحو الاتحاد المصرفي.

ولذلك، فقد تم احتواء الأزمة على وجه الإجمال – ولكن تركتها لا تزال باقية. ولا نتوقع إلا تحسنا طفيفا في النمو من ١,٥% هذا العام إلى ١,٦% في ٢٠١٧. وتظل البطالة بالغة الارتفاع؛ وكثير من الميزانيات العمومية العامة والخاصة يشوبها الضعف؛ ومعظم الدخول جامدة؛ وهناك شعور متنام بعدم المساواة ومخاوف من أن يؤول الحال إلى الأسوأ في الأجيال القادمة.

أزمة اللاجئين

أدت زيادة الافتقار إلى الأمن الاقتصادي – سواء الفعلي أو المتصور – إلى تشكك عدد متنام من الناس في صلاحية النخب والمؤسسات التقليدية.[٤] وجاءت تدفقات اللاجئين غير المسبوقة لتعزز هذا الاتجاه.

ففي العام الماضي، زاد عدد طالبي اللجوء إلى الاتحاد الأوروبي بأكثر من الضعف ليصل إلى نحو ١,٣ مليون نسمة. وأوجه التحية لكل من فتحوا قلوبهم ومنازلهم للاجئين، وخاصة في النمسا وألمانيا والسويد. فهم يتمتعون بحس إنساني عميق كان مصدر إلهام للآخرين في هذه القارة وخارجها.

[٤] في النمسا، على سبيل المثال، حدثت زيادة مطردة في دخول الطبقة المتوسطة ومستوياتها المعيشية، مع معدل بطالة منخفض نسبيا. ولكن هناك تصور بعدم الأمان الاقتصادي لأن الناس يشعرون بعدم اليقين تجاه المستقبل.

وما من شك لدي في أن أوروبا تمتلك القدرة والموارد اللازمين للتعامل مع هذه الأزمة الإنسانية إذا وطدت العزم على ذلك. ولكن النقطتين اللتين أود الإشارة إليهما يتعلقان بالاقتصاد – أولا، تشير أبحاثنا إلى أن اللاجئين *يمكن* أن يحققوا للاقتصاد مكاسب صافية دون الانتقاص من دخل العمالة المحلية.[٥] ثانيا، يجب أن تكون سرعة دمج اللاجئين في أسواق العمل والنظام التعليمي هي الأولوية القصوى، حتى يتمكنوا من بدء المساهمة في الاقتصاد والمجتمع في أسرع وقت ممكن.

استفتاء المملكة المتحدة

وإذ أتحدث إليكم، فإن قلبي، وقلوبكم بالتأكيد، مع أسرة جو كوكس وأصدقائها وكل من أثرت في حياتهم.

لقد كنت دائما أشعر بالإعجاب إزاء انفتاح المملكة المتحدة أمام الجنسيات والثقافات الأجنبية الأخرى، ولا أكاد أصدق أن تتغير المواقف في هذه الفترة القصيرة.

ولكنه أمر يرجع إلى الناخبين البريطانيين، ولا شك أن قرارهم يعتمد على عدة عوامل. وقد صرحنا رسميا من قبل بأن الاحتمالات *الاقتصادية* في حالة مغادرة الاتحاد الأوروبي تتخذ منحى سلبيا مؤكدا.

ومن وجهة نظري، هناك دلائل واضحة تبرهن على أن المملكة المتحدة استفادت – وستظل تستفيد – من عضويتها في الاتحاد الأوروبي.

أولا، تحققت مكاسب على صعيد فرص العمل والدخل بفضل زيادة التجارة البينية داخل الاتحاد الأوروبي. ولم تكن هذه التجارة لتحدث في كل الأحوال، كما أنها لم تكن مجرد تجارة تحولت من أنحاء أخرى في العالم. فقد كان تشكيل الاتحاد الأوروبي والسوق الموحدة عاملا أساسيا في توليد حركة تجارية أكبر مما كان يمكن تحقيقه في غير وجودهما.[٦]

ومع زيادة التجارة جاء المزيد من الاستثمار، حيث أصبحت المملكة المتحدة مندمجة في سلاسل العرض الأوروبية، مثلما هو الحال في صناعة المركبات الفضائية ومصانع إنتاج السيارات لكل السوق الأوروبية. وأدت زيادة التجارة أيضا إلى رفع الإنتاجية وزيادة الدخول بما أتاحته من مجال أمام وفورات الحجم في الإنتاج والتخصص الكفء.

ثانيا، وهو الأعمق، أن كون المملكة المتحدة جزءا من الاتحاد الأوروبي قد ساعدها على أن تتحول إلى اقتصاد ديناميكي نشط. فالمملكة المتحدة استفادت من مساهمات كثيرة قدمها المهاجرون النابهون المجدون من جميع أنحاء العالم، بما في ذلك الاتحاد الأوروبي، مع توفير مستويات مرتفعة غير مسبوقة من التشغيل لكل العمالة المقيمة فيها.

---

[٥] مذكرة مناقشات خبراء الصندوق: بالنسبة للاتحاد الأوروبي ككل، يمكن أن يرتفع إجمالي الناتج المحلي بحلول عام ٢٠٢٠ بنسبة تتراوح بين ٠,٢% و٠,٢٥% شريطة أن يكون الاندماج سريعا وناجحا.

[٦] تقرير UK Article IV report, 2016, Selected Issues Paper, Box 1 .

لقد جعلت عضوية الاتحاد الأوروبي المملكة المتحدة اقتصادا أغنى، كما جعلتها بلدا أكثر تنوعا وإبداعا وإثارة للاهتمام. وكما هو الحال في كل البلدان، هناك من يعانون في هذه البيئة الجديدة، ولكن الأمر بالنسبة لغالبية المواطنين كان قصة نجاح كبيرة.

وقد قيل في القِدَم إن "الأمر يتطلب شجاعة كبيرة لكي نرى العالم بكل أدرانه ونستمر في حبه". وهذا ما أتمناه لأقراننا الأوروبيين من المملكة المتحدة!

٢- السياسات اللازمة لأوروبا مزدهرة وديناميكية

ولكن لنأخذ خطوة إلى الوراء وننظر إلى المشهد في محاولة لتحديد ما ينبغي القيام به في الاتحاد الأوروبي نفسه. فيجب ألا نفترض أن كل الأمور على ما يرام، حتى إذا كان بإمكاننا التعامل مع كل من التحديات الثلاثة التي أوضحتها في البداية.

والواقع أن أوروبا التي أصابتها الشيخوخة ينبغي أن تنافس في عالم يضم أكثر من ٧ مليارات نسمة – معظمهم من الشباب التواقين للعمل والذين يزدادون إنتاجية بفضل وسائل التكنولوجيا والتواصل الحديثة. وبلغة كرة القدم، تحتاج أوروبا إلى تحسين أدائها لكي تظل في الدوري الممتاز.

فما الذي يمكن عمله إذاً؟ بالإضافة إلى استمرار السياسات الاقتصادية الكلية الداعمة، أرى ثلاثة مجالات ينبغي النظر في تغيير السياسات التي تحكمها.

رفع النمو الممكن

المجال الأول هو رفع النمو الممكن – أي تحقيق هياكل اقتصادية منفتحة لتحفيز المنافسة وتشجيع الاستثمار في أفكار إنتاجية جديدة. ويتضمن هذا تخفيض الحواجز أمام الدخول في مجال خدمات التجزئة أو الخدمات المهنية، وتقليص الفارق الضريبي على دخل العمل، وتحسين كفاءة الإدارة العامة للحد من تكاليف المشروعات المبتدئة.

كذلك تحتاج أوروبا إلى سوق نشطة للخدمات الرقمية. وإني أشعر دائما بالانبهار إزاء كل هذه الطاقات الإبداعية الموجودة في سيليكون فالي – علما بأن نسبة كبيرة منها يساهم بها المهاجرون! ولن تفوت على أوروبا فرصة الاستفادة من الثورة التكنولوجية الجارية إذا نافست بقوة أكبر في هذا المجال. فعلى سبيل المثال، سيكون من الأسهل على المشروعات البادئة تدبير التمويل الكافي إذا أنشئ اتحاد للأسواق الرأسمالية.

ولما كان أكثر من ٣٠ مليون وظيفة في الاتحاد الأوروبي – أي واحدة من كل سبع وظائف – يعتمد على الصادرات إلى بقية أنحاء العالم، فمن الضروري أن يشرح صناع السياسات بوضوح كيف يمكن لاتفاقية الشراكة التجارية والاستثمارية عبر الأطلسي (TTIP) وغيرها من الاتفاقيات التجارية أن تعود بالنفع على أغلبية السكان.

تعزيز صلابة الاقتصاد

ثانيا، ينبغي أن تبذل أوروبا المزيد من الجهد لمنع وقوع الأزمات. ويعني هذا تبسيط "معاهدة الاستقرار والنمو" لتشجيع اعتماد قواعد مالية أقوى وودعم تطبيقها بصورة أكبر. ومن شأن ذلك أن يعزز مصداقيتها ويساعد على بناء التأييد لزيادة المشاركة في تحمل المخاطر.

ويعني هذا أيضا التحرك نحو نظام مشترك لتأمين الودائع وآلية للدعم المالي من أجل تسوية الأوضاع المصرفية. وهناك مقومات حيوية ناقصة لإقامة الاتحاد المصرفي، وسيؤدي تحقيقها إلى جعل النظام المالي الأوروبي أكثر صلابة ودعما للاقتصاد.

وفي نفس الوقت، يتعين على صناع السياسات معالجة المخاوف المشروعة بشأن الخطر المعنوي. فبالتأكيد، إذا قمت بزيادة التأمين في الجهاز المصرفي، ينبغي أن تتأكد من رصد المخاطر والحد منها. ولذلك يتطلب الأمر جهدا أكبر للتعجيل بإزالة القروض المصرفية الرديئة التي عطلت النمو في عدد من بلدان منطقة اليورو.

جعل الاتحاد النقدي أكثر احتوائية

أما مجال السياسات الثالث فيتعلق بالاحتوائية والمشاركة في تحمل المخاطر. ولننظر إلى ألمانيا وكيف كانت تعتبر *"رجل أوروبا المريض"* منذ فترة لا تتجاوز العشر سنوات تقريبا، وأين أصبحت الآن، وكيف تراجعت الدخول في جنوب أوروبا. ولكن المصائر يمكن أن تتغير مجددا، وأصحاب الأداء الجيد اليوم قد يحتاجون إلى العون غدا.

وهناك تشابه كبير بين أوروبا الموحدة الناجحة وعروض الفرق الفنية. تذكروا كيف جمع موتسارت بين أصوات مختلفة القدرات – من شخصية باباجينو إلى ملكة الليل – في عرض واحد متجانس.

ويشير هذا إلى أهمية وجود آلية لزيادة المشاركة في تحمل المخاطر وتخفيف التقلبات الحادة في مستويات المعيشة. وهناك دور يقوم به مركز أقوى يمتلك القدرة على دعم القطاعات والمناطق المتضررة من فترات الهبوط الدوري.

ويمكن أن تكون نقطة البداية هي نظام مركزي للاستثمار يعالج بعض التحديات المشتركة الكبيرة مثل توطين اللاجئين والتكيف مع تغير المناخ والاستثمار في البنية التحتية للنقل والاتصالات.

وأنا أدرك ضعف التأييد الشعبي للإصلاحات الاقتصادية والمشاركة في تحمل مخاطر المالية العامة في كثير من البلدان. لكن هذه الإصلاحات ضرورية لإرساء الدعائم اللازمة للنمو الاحتوائي في المستقبل. وإني أثق كل الثقة في أن هناك أغلبية كبيرة لا تزال تؤيد مفهوم أوروبا الموحدة، ولكن هذا المفهوم ينبغي شرحه وإرساؤه على ركيزة من إجراءات السياسة التي تحقق النفع *لكل* المواطنين.

خاتمة

واسمحوا لي بأن أختتم كلمتي. من الواضح أن ما يحتاجه الأوروبيون *الآن* هو مزيد من الوقت لمشاهدة كرة القدم – وأتمنى للفريق النمساوي كل التوفيق في مباراته غدا مع البرتغال.

وفي الغد ستكونون جميعا مشغولين بالمباراة. ولكن إذا نظرتم إلى اللاعبين – والنوادي التي يلعبون لها – ستجدون انعكاسا لأوروبا، تجسيدا لمفهوم *الوحدة مع التنوع*.

إن أوروبا تزداد قوة على الدوام إذا وقفت صفا واحدا. فكِّروا في المجريين والنمساويين الذين اجتازوا حدودا من الأسلاك الشائكة في ١٩٨٩ – في تحرك قاد إلى سقوط جدار برلين. كانت لحظة من الانفتاح والتسامح – وهو ما يعد مصدرا للفخر والقوة بالنسبة *لكل* الأوروبيين.

وأعتقد أن هذه الصفات لا تزال جزءا من هويتنا. ونحن بحاجة إلى اتخاذ خطوات *آنية* لبناء اتحاد أفضل وأكثر رخاء للجيل القادم من الأوروبيين.

وشكرا.